

استقدام أطباء من الخارج مع طواقم مساعدة على نفقة الدولة الفضل يقترح إلغاء العلاج بالخارج: يحظر على الدولة إرسال الكويتي وغيره لتلقي الرعاية الطبية على نفقتها الخاصة

خاصة طبية في إحدى المصحات العلاجية الخاصة في الكويت ما لم تتوفر هذه الغرفة في أحد المستشفيات الحكومية. وحتى لا يفهم أن الاستفادة من استقدام الرعاية الطبية والعلاج من الخارج إلى الكويت ستشمل الأفراد الآخرين من الأجانب ومن غير الكويتيين فإن النص المقترح قضى بأن حكمه لا يسري على المريض الأجنبي وعلى غير الكويتي كالمقدم بصورة غير قانونية، حتى لا يحتاج من هؤلاء بهذا النص لأنه قد حظي عليهم ما حظ على الكويتي من إرساله للعلاج والعناية الطبية في الخارج، فيفسر النص خطأ أن الاستفادة المشار إليه في نص المادة الثانية من مقترح القانون تسري على الأجنبي وعلى غير الكويتي أيضاً، وهو ما لم يقصده النص هنا.

وتجدر الإشارة هنا أن المقصود بعبارة «على نفقتها الخاصة» هو أن تشمل هذه النفقات أجور الاستقدام والسكن ومصاريف السفر وكل ما يلزم للطبيب الأجنبي المختص وطاقمه المساعد. وحتى يكتب لهذا المقترح النجاح في تحقيق أهدافه ولا تضع الجهود في الحفاظ على المال العام فقد نصت المادة الثالثة من مقترح القانون بأن: «تصل وجوباً جميع الطلبات المقدمة إلى أي جهة حكومية من الكويتيين الراغبين بتلقي الرعاية الطبية والعلاج في الخارج إلى وزارة الصحة لإعمال أحكام هذا القانون».

ويقصد بهذا النص أن أي طلب يقدم من الكويتي يتضمن رغبته بتلقي الرعاية الطبية والعلاج في الخارج فإن هذا الطلب بحال وجوباً إلى وزارة الصحة المختصة حتى ولو كان هذا الطلب قدم إلى الديوان الأميري أو ديوان ولي العهد أو ديوان سمو مجلس الوزراء أو لأي وزارة أو جهة حكومية أخرى.

الحكومية، والديوانات العاملة في الدولة كالديوان الأميري، وديوان ولي العهد، وديوان سمو رئيس مجلس الوزراء، حتى يكون لدينا قاعدة قانونية عامة ومحردة وملزمة على كافة تحقيقات للمساواة والعدالة للمواطنين كافة.

ونظراً لأهمية الخبرات الطبية المتوافرة في الخارج وحاجة الدولة إليها في مواجهة ما استعصى على الخبرات الطبية في الكويت من أمراض، وكذلك حتى لا تنقص الرعاية الطبية فقد نصت المادة الثانية من مقترح القانون بأنه: «في حالة عدم توافر الرعاية الطبية والعلاج في الدولة للمريض الكويتي المصاب بمرض مستعصي فإن وزارة الصحة تلتزم باستقدام الطبيب الأجنبي المختص في الرعاية الطبية والعلاج وطاقمه المساعد إلى الدولة وذلك على نفقتها الخاصة». وأن تقسم وزارة الصحة على نفقتها الخاصة إتماماً لحكم هذه المادة بتوفير غرفة خاصة طبية في إحدى المصحات العلاجية الخاصة في الكويت، ويقصد بهذا النص من المادة الثانية من مقترح القانون عدم حرمان المريض الكويتي من الخبرات الطبية المتوافرة في الخارج عند عدم توافر الرعاية الطبية والعلاج في الدولة لمرض ما بأن يصبح على وزارة الصحة التزاماً باستقدام الطبيب الأجنبي المختص وطاقمه المساعد في الرعاية الطبية والعلاج لهذا المرض الطبي في الكويت على نفقة الدولة.

وحتى يشعر المريض الكويتي بحال الرعاية الطبية والعلاج كما هو الشأن لو أرسل للخارج فإن وزارة الصحة وعلى نفقتها الخاصة توفر غرفة

فبالرغم من وجهة هذه الرعاية الطبية الخارجية التي تؤكد على التزام الدولة بصحة مواطنيها إلا أن هذه الرعاية قد شكلت عبئاً على المال العام من جانب، واستغلت للترخيصات السياسية والاجتماعية من جانب آخر، فأختل مبدأ المساواة ومبدأ تكافؤ الفرص، وإنهار الهدف السامي الذي ابتغاه الدستور بتحقيق عناية كاملة للمواطن، ناهيك على أن الدولة أصبح لها القدرة على تحويل مسار الرعاية الطبية لمواطنيها من أن تكون من الكويت إلى الخارج إلى أن تكون من الخارج إلى الكويت.

وهذا المسار الجديد سيؤدي حتماً إلى اكتساب أطباء الداخل خبرات أطباء الخارج، فتتسع آفاق الرعاية الطبية في الكويت.

وتحقيقاً لفكرة المسار الجديد، وتوفيراً للمال العام، وقطعاً لدابر الاستغلال المشار إليه، وتوسيعاً لقاعدة المستفيدين من الكويتيين للرعاية الطبية المتوافرة في الخارج، فقد أعد اقتراح القانون المرافق، بأن نص على مادته الأولى بأن: «يحظر إرسال الكويتي إلى الخارج وعيبره لتلقي الرعاية الطبية والعلاج في الخارج على نفقتها الخاصة». ومفاد المادة المقترحة أنه حظر عام لا استثناء فيه لاستعمال النص لفظ «الحظر» بدلاً من لفظ «لا يجوز».

كما أن هذا النص المقترح قضى بسريان الحظر المشار إليه على غير الكويتي كالأجنبي المعلوم جنسية، وكذلك على الأفراد الذين لا يحملون أي جنسية كانت كالمقدمين بصورة غير قانونية، حتى لا يتحصر الحظر المشار إليه بالكويتي فقط، فيفهم خطأ من نص المادة الأولى أن الذين لا يحملون الجنسية الكويتية المشار إليهم لا يشملهم الحظر المشار إليه.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن لفظ «الدولة» هو لفظ عام يشمل كافة الوزارات والجهات



نبيل الفضل

الكويتية في الخارج مهمة التعاقد مع أطباء الخارج وطاقمهم المساعد لاستقدامهم إلى الكويت بدلاً من مهامها الحالية.

مادة ثامنة تصدر اللائحة التنفيذية لأحكام هذا القانون بقرار من وزير الصحة العامة المختص، ويصدر الوزير كذلك القرارات اللازمة لتنظيم استخدام الطبيب الأجنبي وطاقمه المساعد، والأجور المقررة لهم، وتحديد الأمراض المستعصية التي لا يتوافر لها رعاية طبية وعلاج في الكويت.

مادة سابعة يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة ثامنة على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وجاءت المذكرة الإيضاحية للقانون بما يلي: نصت المادة «15» من الدستور «تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة». وبالرغم من كفاءة الدولة للصحة العامة، إلا أن الممارسات العملية على مدى سنين طويلة قد كشفت عن استغلال واضح لنوع خاص من الرعاية الطبية والعلاج وهو الذي توفره الدولة لمواطنيها في خارج إقليمها.

استجواب وزير المالية ما لم يبعد بعض مسؤولي «الجمارك» الطريجي يُطالب رئيس الحكومة بمعالجة الفساد

محملاً بالمخدرات. ودعا الطريجي إلى المكافحة بين منفذ العبدلي ومزارع العبدلي والمسافة بينهما لا تتعدى 3 كيلومترات، ونحن نعرف أن العراق يوجد فيه حزب الله وحزب الدعوة وهما من الأحزاب التي عبتت في الكويت في المانيات إذ قاموا بعدد من التفجيرات حتى أنهم وصلوا إلى المغفور له الشيخ جابر الأحمد مطالباً: استبعاد العبدلي ويوكل إلى الشرفاء من الكويتين خصوصاً أننا نعيش ظروفاً دقيقة.

وجدد الطريجي حديثه عن الشاحنة التي هزمت من ميناء الشويخ بتاريخ 2015/5/5، وقمت بتوجيه أسئلة برلمانية إلى وزير المالية وليته لم يجب، إذ أكد ان الشاحنة التي تحدثت عنها سابقاً كان مشتبهاً بها، منسائلاً: كيف خرجت ولماذا لم تضبط ومن هرب قائد الشاحنة خارج الكويت؟

وتساءل: ما العقوبات التي اتخذت بحق مفتشي الجمارك الذين سهلوا دخول من قام بتفجير مسجد الإمام الصادق؟ داعياً رئيس الوزراء إلى اتخاذ قرارات سريعة لحماية الكويت التي باتت مستهدفة، وعليها أن تضع على المنافذ الحدودية من يخلص لوطنه من أبناء الكويت وهم كثر.

واعلن انه سيستقدم باستجواب لوزير المالية فور بدء دور الانعقاد المقبل، واصفا اياه بالثقل ان لم يتم باقالة وابعاد بعض المسؤولين في الجمارك، وسيكون استجوابنا موثقاً وبالادلة والمستندات والصور وافلام الفيديو.

من جانب آخر، ثمن الطريجي دور وزير الداخلية ودور رجال الأمن وكذلك دور وزير الدفاع ورجال الاستخبارات في الجيش الكويتي، مطالباً المحافظة على امن الكويت من كل حاق.

وعرض صوراً لاهد قيادات الجمارك تبين جلوسه مع مخلصين وافيسن لهم علاقة بدول تحتضن حزب الله.

وذكر أن الكويت تعيش مرحلة من التعيينات العشوائية حتى أصبح غالبية القبايين يعينون بالواسطة ما ساهم في تفشي الفساد.

وخاطب د. الطريجي رئيس الوزراء للنظر في التعيينات العشوائية والتي يغلب عليها الترضية. وأكد أن أحد المسؤولين في عطلة عيد الفطر ذهب إلى منفذ العبدلي ولاحظ أن 30 موظفاً من الجمارك غير متواجدين، وللأسف أن أحداً لم يعاقبهم، وإنما تدخل البعض سواء كانوا نواباً أو سوامه و«طمطمو» الموضوع، وجاءوا بـ «طببات»، مستغربين الهروب الجماعي للموظفين في العبدلي في مثل هذه الظروف، ويكل تأكيد وفي ظل التسبب تحصل التجاوزات وعمليات التهريب.

وأفاد الطريجي ان احد الموظفين في جمارك العبدلي كان موظفاً في وزارة الداخلية وفصل من عمله بداعي تعاطي الخمر والمخدرات، وبعد خروجه من السجن عين في الجمارك وتحديداً في منفذ العبدلي، وضبط أكثر من مرة يدخل العراق ويعود

طالب النائب د.عبدالله الطريجي سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك باتخاذ قرارات بخصوص الفساد في مؤسسات الدولة، موضحاً أن الفساد في أحد المرافق المهمة وهو مرفق الجمارك بلغ مداً.

وقال د.الطريجي، في مؤتمر صحافي: في آخر جلسات مجلس الأمة، قدمت بلونائق والمستندات والإثباتات ما بثت الفساد في الجمارك، متمنياً أن يطالع رئيس الوزراء على الوثائق التي أحالها وزير المالية إلى هيئة مكافحة الفساد، ولا بد من المتابعة والتدقيق على المستندات التي سلمتها.



د.عبدالله الطريجي

مطلوب مستثمر أو شريك

في مطعم راقي جداً
بمساحة 400 م²

بمبلغ 70000 د.ك.
(سبعون ألف دينار كويتي)

الأرباح المتوقعة شهرياً للشريك
من 1000 د.ك. إلى 1500 د.ك.

للجانين فقم الاتصال،

22217460 - 98770433 - 98737800

جمعية العedan والقصور التعاونية

الإعلان الموحد لطرح الأنشطة للاستثمار من قبل الغير في الجمعيات التعاونية رقم الموافقة 21551 لسنة 2015

بناءً على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بكتابها المؤرخ بتاريخ 2015/08/16 بالموافقة على تمديد فترة تقديم العطاءات حتى يوم الثلاثاء الموافق 2015/08/25 للأنشطة المذكورة والسابق الاعلان عنها بتاريخ 2015/07/29

| م | النشاط | الموقع | المساحة | القيمة الإيجارية |
|---|-----------------|--|--------------------|------------------|
| 1 | حلوليات ومعجنات | العدان قطعة (7) سوق فرعي رقم (3) | 53 م ² | 400 د.ك. |
| 2 | دواجن | القصور قطعة (5) سوق مركزي رقم (2) | 36 م ² | 100 د.ك. |
| 3 | مسمكة | القصور قطعة (7) فرع رقم (17) محل رقم (1) | 32 م ² | 150 د.ك. |
| 4 | بنك | العدان قطعة (7) سوق رقم (3) | 250 م ² | 2500 د.ك. |

وذلك وفقاً للشروط التالية:

- 1- أن يكون المتقدم من أصحاب الاختصاص ولديه ترخيص تجاري ساري المفعول ويكون مزاولاً فعلياً للمهنة.
- 2- توضع العطاءات بالصندوق مباشرة وبإلطف المخلق من قبل مقدمي العطاءات ويكتب على كل عطاء اسم النشاط المطلوب استثماره فقط دون الإشارة إلى أي بيانات أخرى بناء على القرار الوزاري رقم (35/ت لسنة 2014) الخاص بتنظيم عطاءات الاستثمار.
- 3- تكون الأولوية للمساهم عند تساوي الدعم.
- 4- سوف يتم الاختيار للمتقدم بأعلى دعم مالي للجمعية على أن يكون بشيك واحد مصدق.
- 5- يلتزم مقدم الطلب بدفع شيك مصدق بمبلغ وقدره (250 د.ك) حسب قرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ويتم استرداده في حال عدم الفوز مع مراعاة أن مبلغ التأمين المذكور ليس له علاقة بمبلغ التأمين المتعلق بالقيمة الإيجارية المعتمدة عند التعاقد.
- 6- يقدم الطلب على كراسة شروط نظير رسم وقدره (100 د.ك) مائة دينار كويتي لاغير، قابلة للرد اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق 2015/07/29 وحتى نهاية دوام يوم الثلاثاء الموافق 2015/08/25 من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثانية والنصف ظهراً من الأحد إلى الخميس.
- 7- تودع الطلبات داخل الصندوق المخصص في مقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في حولي - الدائري الرابع من الأحد إلى الخميس من 9 صباحاً وحتى الساعة 5 مساءً.
- 8- من وقع عليه الاختيار يلتزم بمراجعة إدارة الجمعية عند إبلاغه كتابياً خلال أسبوعين من تاريخ الاختيار لإتمام الإجراءات اللازمة وتوقيع العقد والا يعتبر طلبه ملغى ويصبح مبلغ التأمين حقا خالصاً للجمعية مع استرداد مبلغ الدعم المقدم.
- 9- تطبيق أحكام القانون رقم (24) لسنة 1979 والمعدل بالقانون رقم 118 لسنة 2013 في شأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية بهذا الشأن.
- 10- أن تكون الرخصة التجارية المقدمة مطابقة تماماً لمسمى النشاط المطروح أعلاه حسب المصرح به بقرار المجلس البلدي لسنة 2011 ولن تعتمد أي رخصة أخرى.

المستندات المطلوبة

- 1 صورة البطاقة المدنية لصاحب الترخيص.
- 2 صورة الرخصة التجارية سارية المفعول للنشاط المطروح.
- 3 أن يقدم طالب الاستثمار إقراراً وتعهداً بعدم وجود أي فرع مستثمر بنفس النشاط المطروح لدى الجمعية مستثمراً من قبله حالياً وفي حالة ثبوت عكس ذلك سيتم سحب الاستثمار الجديد منه.
- 4 شيك مصدق بقيمة مائتين وخمسين ديناراً.
- 5 شيك مصدق بقيمة الدعم.

مجلس الإدارة

#شهر الهدايا لحقو عليه

عند شرائك هدية بقيمة 100 دينار، تحصلون على كوبون امسح واربح هدنيا عجيبة قيمة، تسوق أكثر.. اربح أكثر



NI-GSA060ATH
Garment Steamer

جديد NEW

1000 Points

السعر Price 33.500 KD

• اربح 1000 نقطة
• مدة التنا: 2 لتر
• فصل البخار على مرحلتين



NI-GSA090NTH
Garment Steamer

جديد NEW

1000 Points

السعر Price 39.500 KD

• اربح 1000 نقطة
• مدة التنا: 2 لتر
• فصل البخار على 3 مراحل



NI-416WW
Dry Iron

1000 Points

السعر Price 7.000 KD

• اربح 1000 نقطة
• غير قابل للانزلاق



NI-22AWT
Dry Iron

1000 Points

السعر Price 9.500 KD

• اربح 1000 نقطة
• صنع في ماليزيا



NI-22AWT.J
Dry Iron

1000 Points

السعر Price 13.750 KD

• اربح 1000 نقطة
• قاعدة مثلية بالنيكلوم
• قابل لموسع لطريقة الاستخدام
• مختلف أنواع الأقمشة



NI-P250TTH
Steam Iron

1550 Points

السعر Price 6.750 KD

• اربح 1550 نقطة
• قاعدة مثلية بالنيكلوم



NI-E410TTH
Steam Iron

2150 Points

السعر Price 8.000 KD

• اربح 2150 نقطة
• قاعدة مثلية بالنيكلوم



NI-JW60TPH
Steam Iron

2200 Points

السعر Price 21.500 KD

• اربح 2200 نقطة
• قاعدة مثلية بالنيكلوم

1809 809
AL-YOUSIFI
يوسيفي